



E-ISSN: 2706-8927  
P-ISSN: 2706-8919  
[www.allstudyjournal.com](http://www.allstudyjournal.com)  
IJAAS 2021; 3(3): 174-183  
Received: 07-05-2021  
Accepted: 09-06-2021

**Hakma Masoud Mohamed**  
College of Literature,  
Department of Interpretation  
Section Bani Waleed  
University, Libya

## The concept of morality and politic (Thomas Hobbs)

**Hakma Masoud Mohamed**

### Abstract

The research dealt with the concept of ethics and politics according to (Thomas Hobbes). The ethics according to Thomas is individual, then human, then politics, meaning that the state does not spread virtue among people, nor does it spread behavior, but rather it is the care of their interests and their natural rights, an idea of the state of nature, which means that man was He lives in a situation of constant anxiety, fear and perhaps panic over the absence of laws and legal standards, and in this situation there is no right and wrong and the meaning of justice and injustice because there is no public authority and there is no law and there are legal relations in the natural state stemming from the individual himself and subject to his decisions. Judicial rulings.

In the Natural state, it means the freedom of the individual to do What he wants and in taking what he deems appropriate for a person from the provisions and laws that constitute the nature itself, and Hobbes says ((natural has given each individual the right to everything)) just as the idea of the contract is not binding Between individuals and for the purpose of establishing the state and to preserve people's rights and interests to spread the various virtues and compel them to behave for the good and towards the opportunity for them to exercise their natural rights.

Hence, the laws of nature require that man be compelled to preserve him without harming anyone to make him prey, and from here trust and safety must be essential, otherwise the person and his possessions will be exposed to war and the destruction of nature.

**Keywords:** thomas hobbes, group behavior, constant concern, individual interests

### الملخص:

تناول البحث مفهوم الأخلاق و السياسة عند (توماس هوبز) إن الأخلاق عند توماس اخلاق فردية ثم بشرية ثم سياسة ، بمعنى ان الدولة لا تقوم في نشر الفضيلة بين الناس و لا نشر سلوك وانما هي رعاية مصالحهم و حقوقهم الطبيعية فكرة لحالة الطبيعة تعني أن الإنسان كان يعيش في وضعية من القلق الدائم والخوف وربما الهلع لعدم وجود القوانين والمعايير القانونية و هذه الحالة ينعدم الحق والباطل ومعنى العدالة و ظلم لأنها لا يوجد للسلطة العامة وليس من ثمة وجود القانون و عليه ثمة علاقات حقوقية في الحالة الطبيعية نابع من الفرد نفسه و خاضعة إلى قراراته و أحكام قضائية .

في الحالة الطبيعية يعني اطلاق الحرية للفرد في فعل ما يشاء وفي و في اتخاذ ما يراه مناسبا لشخص من احكام و قوانين تشكل لها الطبيعة نفسها و يقول هوبز ((لقد وهبت الطبيعة كل فرد الحق في كل شيء )) كما ان فكرة العقد هي لا تلزم بين الأفراد و لهدف من قيام الدولة و على المحافظة على حقوق الناس و مصالحهم لنشر الفضائل المختلفة و ارغامهم على السلوك لخير و اتجاه الفرصة امامهم الممارسة حقوقهم الطبيعية ف مجال الأخلاق هو سلوك الجماعة و تنظيمها ، و انشاء المؤسسات التي تحمي المصالح الفردية و تحافظ على حقوق المواطنين.

ومن هنا تفضي قوانين الطبيعة ان يكون الانسان مدفوعا للحفاظ عليه درزن ان يمس بأي شخص لجعله فريسة ومنه هنا يجب ان تكون الثقة والأمان اساسين والا للتعرض الشخص وما بحوزة للحرب و يتم تدمير الطبيعة.

**الكلمات الدالة:** توماس هوبز ، سلوك الجماعة ، القلق الدائم ، المصالح الفردية.

### علاقة الأخلاق بالسياسة

مقدمة يعد مفهوم الأخلاق والسياسة مفهوم غير حديث لأنه ظاهرة معقدة و يمكن أن ننظر إليها من زوايا متعددة، اجتماعية ونفسية و فلسفية و فنية ، ولذلك نلاحظ أن العلماء قد تناولوا مفهوم الأخلاق والسياسة بالدراسة و التحليل ، كل حسب وجه نظره ، فإننا نود ان نشير هنا إلى أن سند مفهوم الأخلاق والسياسة في إطار بحثي عند توماس هوبز بإعتباره أحد الفلاسفة المعاصرین و كان له دور بارز في هذا المجال ولد توماس هوبز عام 1588 في مولس بري في مقاطعة ويلز

**Corresponding Author:**  
**Hakma Masoud Mohamed**  
College of Literature,  
Department of Interpretation  
Section Bani Waleed  
University, Libya

❖ ، ونلقي تعليمه في جامعة اكسفورد إلا أنه اشتهر كتلمندا ومساعداً وكان ابرز كتاب له (الإنسان المدني) وقسم إلى ثلاثة أقسام (الحرية، الدولة، الدين)، في عام 1651 أصدر كتاب المدينة، ثم صدر له كتابان، كتاب في الطبيعة البشرية، (كتاب في المنطق)، كما يرى هوبيز أن الحوس مصدر المعرفة وكل شيء، ما عدا الجسم وهو لا يتناوله الفهم فالفلسفة على هذا المبدأ هي علم الأجسام والأجسام إما طبيعية وإما سياسية، فاللأول تضمن الأجسام نفسها، وإن الثانية المجتمعات البشرية فقد جعل جميع معارفنا تصدر عن الحواس، لأن المصدر الخير والشر إلى القوة الإحساسية، فالإنسان يعمل خيراً كلما سعى نحو اللذة وابعد عن الألم لذلك يرى جمع البشر يرغبون في الحرب ومن هنا يستوجب أن يتنازع الناس لبعضهم البعض حقوقهم ليؤسوا سلطة قوية تحكم وتسطير على القوة الشخصية و من هنا تتأسس الهيئة الاجتماعية والتي تخضع لسلطة حاكم قان قوي أما الذين فيجب أن يكونوا تابعاً للدولة، ولهذا استخدام هوبيز منهج التحليل المقارنة في منهجهة و اختيار موضوع البحث في مجال الأخلاق وعلاقتها بالسياسة.

ونحن خاصة نعيش في عصر فيه العديد من الاختلافات المادية والاهتمام بالظواهر الخارجية و العد عن الأخلاق وعن المساواة وتحقيق مصالح على حسب الآخرين ومن هنا سوف اوضح الأبعاد والأخلاق والسياسة والاجابة على العديد من التساؤلات الآتية:

- ما هي علاقة الأخلاق بالسياسة؟
- ما هي طبيعة القوانين والحكم؟
- وما هي فكرة العقد الاجتماعية؟

في محاولة الإجابة عن العديد من التساؤلات سيتم استخدام المنهج لتحليل في إفقاء الضوء على أهمية مفهوم الأخلاق والسياسة

❖ مفهوم الأخلاق والسياسة في اللغة والاصطلاح: ومن هنا اتجه كثيراً من فلاسفة في تعريفتهم إلى الأخلاق والسياسة وإدراكاً لأهمية وتحقيق مفهوم الأخلاق والسياسة على اعتبار أن الأخلاق والسياسة لا يمكن الفصل بينهم.

الأخلاق: جمع حلق، وهو العادة والسمجية، وعند القدماء ملكة تصدر بها الأفعال عن النفس من غير تقدم ورودية وفكرة وتكليف (1) و يسمى علم الأخلاق Morale بعلم السلوك أو الأخلاق أو فلسفة الأخلاق Ethique أو الحكمة الحلقية و المقصود به معرفة الفضائل و كيفية التحليل بها لتنزكي بها النفس (2) و معرفة الرذائل لتنزه عنها النفس، و معرفة وكلماته الأخلاق طريقة أو الأسلوب معيناً في الحياة و هذا لمعنى اقرب إلى الأخلاق الدينية التي تسعى إلى تأكيد القيم الأخلاقية بأسلوب ديني في حياة الإنسان و طريقة تعامله و قد تعنى مجموعة من قواعد السلوك (3) و هذا المعنى يشير إلى مجموعة القواعد و النصائح الأخلاقية التي يربى عليها الشيء، والبحث في طريقة الحياة و قواعد السلوك، كما يوصف الأخلاق في قوله تعالى ("إنك لعلى خلق عظيم")، (سورة القلم)، (4) وكما تعرف أيضاً الأخلاق بأنها علم الخير والشر و أهم ما يستفاد منه هو بمعنى كل من الخير والشر و المعرفة بها، (5) أما مفهوم السياسة فالسياسة هي علم الحكومة و علاقاتها و تطلق على مجموعة الشؤون التي يعني لدولة او الطريقة التي يسلكها الحكام، أو هي علم الدولة و السياسة لغة و القائم بشؤون الرغبة و استخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الارشاد و الهدایة (6)

أما الشيوخيون فعرفوها ( بأنها دراسة العلاقات بين الطبقات بينما الواقعيون فقد عرفوها في العلاقات الممكن دراستها و تغير الواقع السياسي و موضوعات و ليس الخطأ الشائع بأنه في الخصوص للواقع السياسي و عدم تغييره بناءً على حساب القوة وأيضاً كما يعرف السياسة و عدم تغييره بناءً على حساب القوة و أيضاً كما يعرف السياسة في لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور الأنصار وتحت عنوان (سوس) نقرأ السوس: الرياسة تعالي ساهاهوم سوسا ) وإن راسوه قبل سوسوه وساساً الأمر سياسة، قام به و سبواه القوم جعلوه سوسهم السياسة (7)

القائم على الشيء بما يصلحه، وفلان مجرب قد ساسا و سبوا عليه إلى أمر و عليه وفي الحديث كان بنو إسرائيل يسبواهم ايساؤهم أي تقول امرؤهم كما يفعل الإكراء والولاة بارعة وكما يقول توما هوبيز السياسة هي القوة على العقاب على أي شخص لا يؤمن بها، لكم السلطة المدنية لها الحق في العقاب و استخدام القوة إذا انحرفت الرغبة عن القانون. (8)

تانياً: مفهوم الطبيعة البشرية:-

إن المتأمل في الطبيعة البشرية يجد أن الأفراد مدفوعون باستمرار لتحقيق رغباتهم وأهدافهم، ولا يرغب الإنسان في تحقيق رغباته الحالية فقط، بل لديه حاجة قوية لأن يكون في وضع يسمح له يتحقق رغباته في حياة مستقلة توجد لديه، هكذا منذ البدء حاول هوبيز وضع الإنسان في إطار حياته الطبيعية، وهي الحياة التي تعتبر أفضل تعبير عن ممارساته الحرة، وبقصد هوبيز من ذلك وضع الإنسان داخل نظام بلي حاجاته وبمدة بالإمكانات التي تتفق مع طبيعة.

كذلك عندما ينجح الأفراد في تحقيق الأهداف الخاصة بهم فإنهم يستطيعون الوصول إلى "حياة أفضل" ويختلف الأفراد فقط الذين لديهم عواطف تحبطهم وتميل بهم إلى أشياء جانبية، لكن لأن الجميع يرغب في تحقيق رغباته، فكل الأفراد يتشاركون في تحقيق الأفضل أثناء حياتهم، ولهذا يجب أن يكون لديهم قوة وسائل ضرورية حصول على ما يحتاجه لإشباع عواطف معينة خاصة، لهذا نجد الناس يبحثون بشكل مستمر عن القوة لكي يجدوا أنفسهم في موقف لا يمكنهم فيه إطلاقاً أن يستريحوا، ويتعبوا أو يندهشوا عندما يرون شخصاً آخر قد أقدم على أذى لهم لأن كل ما لدى الفرد قد يكون موضوعاً للرغبة يعتبر هو الخير والقيمة فكل ما ينفرد منه ويكرهه المرء يعتبر سراً و يجب الابتعاد عنه.

لهذا يقول هوبيز إن "الخير والشر" عبارة عن أسماء تثير الرغبة والكرهية التي تختلف العادات والتقاليد لدى الأفراد، بل أيضاً بما مريhan ومتقنان في أغلب الأوقات مع العقل في الحياة، ومن جانب آخر فإن أكثر الأفراد ذكاء و قدرته على الحياة في أوقات وظروف متباعدة نجدهم مختلفين في تعاملهم مع الخير والشر، وقد يختلفون أصلاً في نظرتهم إلى ما هو خير وشرير ، فقد يستحسن الفرد شيئاً أو فعل شيء، وقد يصبح الإنسان - كما يرى هوبيز- دانياً لأخيه الإنسان، فالنقاوت النسبية في القرارات الذاتية لا يعني مطلقاً الاستقرار والسعادة لفرد دون آخر .

وهوبيز يصف الطبيعة البشرية العدوانية بأنها تتوفر على ثلاثة دوافع رئيسية للنزاع، الأول يتمثل في روح الفرد الطائشة، أما الثاني: فهو الشعور بعدم الثقة في فعل شيء، وقد يصبح الإنسان، كما يرى هوبيز-ذرياً لأخيه الإنسان، فالنقاوت النسبية في القرارات الذاتية لا يعني مطلقاً الاستقرار والسعادة لفرد دون آخر.

وهوبيز يصف الطبيعة البشرية العدوانية بأنها تتوفر على ثلاثة دوافع رئيسية للنزاع، الأول يتمثل في روح الفرد الطائشة، أما الثاني: فهو الشعور بعدم الثقة في النفس، والثالث: محاولة إكتساب

السمعة الحسنة بطريقة لا تكون مقبولة، أما الوسائل فنجد الأول يقوم على الإرهاب والعنف لاستعباد الآخرين والوصول إلى السيادة عليهم، أما الثاني فيستعمل وسائل الحماية الدفاعية عن النفس من أجل الحفاظ مثلاً على الممتلكات، في حين الثالث يستعمل العبارات والكلمات اللغوية المختلفة إلى تدل على حب التملك هنا يتضح أن الإنسان في هذه المرحلة يفتقر إلى السلطة العليا<sup>(10)</sup>.

وحلّة الطبيعية عند هوبيز هي حالة الإنسان الحق في الاستحواذ، على كل الأشياء المنتسبة إليه، إنها حالة الحرية التامة بلا قيود ولا ضوابط، بمعنى أن يستعمل الفرد حقه الطبيعي في حريته، وفي تحقيق رغباته وميله بلا قوانين منظمة أو حكومة قوية، وهو الرأي الذي يخالفه جون لوك بصدره هذا الحق الطبيعي.

إن هوبيز يرجع الحرية إلى الطبيعة إلا أنه يرى أن الأقوى فاعلية في كل حالة للطبيعة هو رغبة البشر وأستعمال موجة برغباتهم وعواطفهم، ومن ثم يربط هوبيز أسباب الصراع بالطبيعة الإنسانية كما يربطها بالبحث عن القوة الدائمة<sup>(11)</sup> ولهذا يرى هوبيز أن البشر

بالطبيعة غير متساوين في قدراتهم الجسدية، والعقلية. لذلك نجد أن إنساناً قوي في قدراته الجسدية من غيره، أو يكون أسرع من الآخر في قوته العقلية، ويقوم الإختلاف على عدم المساواة في التكامل بين القدرات الجسدية والعقلية في الإنسان الفرد، يقول هوبيز الرغم من عدم المساواة في القدرة بين البشر إلا أن هناك مساواة في الأمل من أجل تحقيق رغباتهم، لأن عدم المساواة في هذا الجانب بسبب انعدام الثقة، وانعدام الثقة بسبب الحرب من أجل القوة والأمن<sup>(11)</sup>.

لذلك إذا انعدمت من نقاء الإنسان فلا يكون هناك طريق لأي إنسان ليؤمن نفسه إلا عن طريق القوة والخداع والغواية إزاء الأشخاص الآخرين، وذلك حتى لا يرى قوة أخرى عظيمة تمثل تهديداً لكيانه أي أن الإنسان في حالة صراع وتنازل مستمر مستمر مع الغير، وأن إنسان التنازع هذه تعوديه إلى حالة التنافس، وعدم النقاء، والشهرة، والناس بطبيعتهم- كما أشار هوبيز- غير متساوين في القوة الجسدية، وقد يقتل الإنسان القوي الآخر الضعيف، والإنسان القوي لا يكفي عن استخدام الحيل قبل الآخرين، وهكذا نجد في الحياة الغدر والخوف المتبدال بين الناس نتيجة الموت.

وبالتالي فالإنسان في نظر هوبيز شرير بفطرته وغير مدنى ولا يميل إلى الاجتماع بغيره، بل ينفر من الآخرين، وأكثر ما يفعله أن يكون محباً لذاته فقط ويسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية، ويحدد هوبيز هذا الإنسان بأنه وجد في مجموعة أفراد طبيعيين لا يقوم بينهم أي نظام.

وهناك صيغة كثيرةً أما أكد عليها هوبيز "الإنسان ذئب للإنسان" وهي صيغة تلخص الدولة أو التنين (اللوفيثان) من جهة وإتمام السيطرة على الواقع، ولا يعني ذلك المقارنة بين الحيوان، والإنسان، فالحيوانات تنتهي إلى حكم الطبيعة أي إلى آليات تشغيل لوحدهما ولا تدخل القانون أو التعهد أو الوعود أو أي شيء ينتظم بواسطتها، وحركتها تختلف بحسب طبيعتها.

بينما المجتمعات الناس السياسية تختلف عنها بالكامل، لدرجة أن الإنسان رغم كونه كائناً طبيعياً سوى أنه مقدر على صناعة نظامه الخاص الذي قد يقال: إنه منفصل عن الطبيعة، ومع هذا فله المبادئ المعايرة عن وجوده وحقيقة بخلاف الحيوان، وفي هذا الصدد لا يمكن رد السلوك الإنساني ولا سيما السياسي إلى قاعدة طبيعية معينة إنما هناك دوماً أهداف ورغبات وهذا صحيح ولكن الصحيح أيضاً أن تلك الرغبات تأخذ تطورها الإنساني والسياسي

في أشكال مختلفة عن الجوانب الحيوانية، وحتى "الحالة الفطرة" لا يمكن إرجاعها إلى حالة الحيوانية، لكنها تتحول في النظام الاجتماعي السياسي الحصول للسلطة والممارسة القانونية والأخلاقية<sup>(12)</sup>.

وبهذا حاول هوبيز فك رموز سلوك البشري من خلال تحليلاته للطبيعة إلى تفعيل فعلها في الإنسان، فالإنسان خلاف وله مساحة من الإبداع والسطور، وهذا يعود في المقام الأول على ما توافر لديه من قدرات، وهذا بالتحديد ما يجعل أية مقارنة بين الإنسان والحيوان مقارنة غير صحيحة، فالصورة التي يصنع على أثرها الإنسان حياته صورة منظمة وتحكمها أخلاقيات مركبة.

وتبعاً لا يضيع البعد الطبيعي، لكنه يتسرّب عبر كافة مظاهر الحياة الإنسانية، حتى إنها تتشكل به، ولعل تلك النقطة مهمة بالنسبة لهوبيز، لأنها ستكون معيناً له على نقد الأنظمة المثلية التي تكتب وتقوم بالإنسان، وجاء رفضه للمثليات ولا سيما إصرارها على تقييد حريته لقاء أهداف لا تمت لواقع بصلة، إن تحرير قدرات الفرد الطبيعية لا يعني رفضها بل دخوله في مجتمع يتبع له ممارستها بطلاقه مع وجود جهاز سياسي أطلق عليه "الثنين" كما نعرف، ويكون من شأنه توفير الحماية والبيئة على الواقع، فيما أن الأفراد يخضعون لرغباتهم وأهدافهم في الحياة بالمعنى السابق، لابد من اتخاذ خطوة نوعية تحقيق العيش دوى تطاحنا وصراع رغم وجوده في أشد حالاته حدة.

ومن هنا يرى هوبيز أن الدولة كائن مصطنع من خلق الأفراد، لأن الطبيعي بالنسبة لهوبيز في محاولته الفلسفية تلمس الشروط الأساسية لاستقرار المجتمع أن يتوجه نحو القواعد والقوانين التي تسيطر على سلوكيات الأفراد، لأن الفرد هو الأساس هو البداية والنهاية، ولهذا يرى أن الأفراد بطبيعتهم مندفعون بنزعة حب البقاء والمحافظة على الحياة الإنسانية إلى النضال طول حياتهم من أجلها، كما نجد أن الأفراد يقفون بالطبيعة متقرفين، لأن قوتهم غير متكافئة بين القوة الجسمانية والذكاء، وإن كان الأفراد من جهة أخرى يعيشون في حالة الفطرة الأولى ولديهم حقوق طبيعية متساوية، كما أن الفرد في رأي هوبيز يجتمع فيه الهوى مع العقل بطبيعته في تحقيق إرضاء الشخص بالنسبة لنفسه فقط.

والإنسان لكي يرضي ذاته لا يتم سلوكه من تلقاء نفسه وإلا لعاد الناس إلى حياتهم الأولى، إنما يحتاج إلى الاشتراك مع آخرين لتحقيق نفس الرغبات والأهواء، وهذا لا يعني وجود الفرد بل عودة للأصول بطرق أخرى، لأن الإنسان يدخل ضمن النظام السياسي بطريقه الفردية، وفوق ذاته بطاقة الآخرين على الحياة، وعليه فيحصل التفاعل بين الرغبات والأفعال، وليس ذلك أيضاً فريضاً للأحكام الشخصية بمقدار ما هو دائرة لممارسة الجوانب الإنسانية.

فوفقاً للطبيعة فإن الإنسان كانوا منفردين ومتقرفين عن بعضهم البعض، وكان لكل منهم بناء على ذلك، حق طبيعي يشمل كل شيء يختاره الفرد على أساسه ما يرى أنه نافع له، وأن يصنع ما يريد له أن يصنع، وأن يستخدم أية وسيلة مهما كان نوعها، وقد كانت المساواة آنذاك كاملة بين الأفراد بتلك الطريقة، وكان عمل الإنسان ضد إنسان آخر ليس ظلماً، كانت القاعدة الرئيسية "حرب الكل ضد الكل" ، والسلطة تجعل الكل قادراً على كل شيء، والإنسان في حالة الطبيعة لم يكن إلا ذنباً على أخيه الإنسان، ومن هنا نشأت تلك الحالة الطبيعية التي يسود فيها الرعب بين بني الإنسان وإن دمائهم لتمجد في عروقهم من فرط خوفهم.

ونتيجة "الرعب المتبدال" بين الإنسان بعضهم من البعض دفعهم إلى الخروج من العزلة وإلى تكوين الجماعات، ومن المؤكد أن الحياة الاجتماعية لها أساسها الطبيعي، ولأن الطبيعة هي الحقيقة

الوحيدة فمن هنا يجد هوبيز أن القانون الطبيعي هو الذي ينظم حياة المجتمع، ويجد أنه من الضروري قبول الفرد طاعة هذا "القانون الطبيعي" فهو القانون الذي يعد في نفس الوقت "قانون الأخلاق" ولا فرق بين أحدهما والآخر، وما انعدام الفرق إلا لأن هذا القانون هو الأساس الذي يجعل أمراً ممكناً، وليس هو من أجل كل فرد أمراً نافعاً فقط.

وهكذا يبدو الإنسان عند هوبيز ذنباً لأخيه الإنسان، إنه يتربص به الدوائر ليفكك به، لأن كل فرد يسعى بحكم غريزة البقاء إلى تدعيم مواصلة حياته دون رعاية للآخرين، لذلك يسعى المرء دائماً للحصول على القوة التي بها يستطيع أن يقهار الآخرين. فالقوة هي وسيلة أساسية لإشباع رغباتنا التي تستطيع بها المحافظة على البقاء من أجل استمرارنا.

إلا أن الطبيعة الإنسانية تشمل على العقل والغرائز والرغبات، والعقل السليم هو الذي يحمل الناس على التمسك بوسائل الحرب والخداع، وهي وسائل حالة الطبيعية، لأن الخوف المتبادل الذي يعد السمة المميزة لها هو الذي يدفع الناس للتخلص من هذه الحالة، فالخوف المتبادل يجعل كل فرد يرتاب في الآخر، ومن هنا تنشأ عن ذلك معارك هنا وهناك يتعرض فيها كل شخص للخطر ويواجه المشكلات من أجل الحياة.

ولعل هذا ما كان يراه هوبيز حيث قال " بأن من يريد البقاء الطبيعية إنما ينقص نفسه" ، لهذا كان لابد من إيجاد وسيلة لکبح هذه الأهواء الإنسانية الطبيعية التي لا يمكن أن نقول عنها أنها صحيحة وخطأة مادام لا يوجد في الحياة الطبيعية قانون يحرمه، لأنها عندما تكون الدولة قائمة عند هوبيز فليس ذلك أمراً طبيعياً بل مسألة اصطناعية لبشر عقلاً، فالدولة هي "الثنين" "اللوفياثان" الذي تحافظ على السلام عن طريق القوى المتنازع عليها من قبل مواطنيه، فإذا ما أقيمت مثل هذه الحكومة التي تعمل للصالح العام سواء عن طريق العقد أو القهرا، فلا بد أن يتبع ذلك وجود قواعد عامة للسلوك، وأنه لکبح الميل الإنسانية الطبيعية للخير والريبة والغرور تصبح فضائل الامتنان والرحمة وطاعة الأمر وإحترام حقوق الآخرين أمراً وارداً ومكملاً<sup>13</sup> كان هوبيز يقول: أن الدولة حاجة طبيعية مثلها تماماً مثل الحاجة للمتطلبات الأولية في حياة البشر، وإنما لم تتخذ هذه الخطوة ما كان للإنسان أن يزعم تلبية حاجته ولا يزعم تمنعه بالحرية، الحرية تتدنى الحرية كما أن الطبيعة تتطلب الطبيعة سواء في شكل السلوك فردي أو جمعي،ليس الإنسان متراكماً بما يملكه من غرائز ومشاعر وأهواء، إذن كيف له أن يمارسها في شكل مقبول، الثنين بهذا كائن سياسي طبيعي.

#### ومضمون "الثنين" له عدة دلالات في إطار السياسة.

أولاً: دلالة الخوف أو بالأحرى التخويف الواقع على الآخرين، وبالتالي يرى فيه الإنسان قدرةً كان لا بد له القيام بها بمفردي، سوى أن الدولة تحل محله لإنجازها في شكل ملزم.

ثانياً: دلالة القوة التي تُعطى لكيان عام، ولا تمنع لأفراد، ولنلاحظ أن تلك القوة ستكون لدى هوبيز، ومن بعده كونت، مصدرأً للأخلق وملزمة للتمسك بها، وبالتالي فإن ما سيفقهه الإنسان وسط المجموع سيرد إليه بقوه المجتمع، بقوه الثنين.

ثالثاً: دلالة التنظيم، ففي المجتمع يكون الأفراد موضوعاً لشكل فوضى من الأوامر والنواهي، ويحميهم من بعضهم البعض، فالدولة مؤسسة ذات شفرين، الشق الأول فردي إذ يشعر كل مواطن بوجوده فيها، والشق الآخر جماعي أخلاقي، وهو نقطة لوضع الأفراد في حالة عمل عام، وإرادة خارج هيمنة الفرد.

رابعاً: دلالة الأخلاق، فحينما تكون الدولة حارسة القيم والأخلاقيات يمكن للأفراد الأخذ بها والأخذ بتنقين الأهواء لا استئصالها لأنه يستحيل إلا أن يكون الإنسان نفسه، ولا يكون كذلك دون قبول الداخل على أنه الخارج والعكس.

خامساً: دلالة المعايير، وإذا كانت الأهواء لها الغلبة في الإحساس بالذات وفي التطلع إلى تحقيقها، فوجود التثنين وجود لمعيار يقارع تلك الغلبة، ويؤسس لمعايير أخرى، وربما قصد به هوبيز الاتفاق على معايير موضوعية إلى حد ما بدلأ من التقاتل المتواصل.

سادساً: دلالة السلطة، الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، ولكن الدولة

الثنين، إذن سيلتهم التثنين الذئب، وفي محاولة للشعور بالأهواء

والملذات فإن هناك توجيهاً يجعلها موضوعاً أخلاقياً لا مجرد

سلوك فردي طبيعياً.

سابعاً: دلالة الاصطناع، فالدولة كائن مصطنع، فني، معياري أي كائن سياسي، ومشاركة الفرد في المثول داخلها أمام القوانين والأفكار العامة إنما هو مثول للطبيعي والإنساني في نفس الوقت، وتلك النقطة مهمة من قبل هوبيز لأنها مرحلة تطور بشري في المجتمع من دائرة الطبيعية وعلاقات القرابة وحالة الفطرة إلى دائرة العلاقات الاجتماعية المعقّدة، وهي لا تكون كذلك إلا في وجود الإطار الأخلاقي.

لهذا يرى هوبيز أن التأمل الجدي، المتواصل الذي يعود إلى الإختلافات الأولى بصدق إنسانية الإنسان مسألة مهمة، وحاول هوبيز تفسير السلوك الإنساني غير المحوري (أي الهامشي) ورأى أن كثيراً من هذه الرموز ذات وضع اصطناعي، أي من صنع الإنسان لأجل حياته الاجتماعية.

وكان هذا وراء قول هوبيز في هذا السياق إنه لا يمكن مضاهاة الإنسان بالحيوان في سلوكه مع نظرائه، إلا من حيث الصورة لا المضمون.

ما يقدمه هوبيز من أفكار خلال نظرته للحياة الطبيعية إنما هي أفكار عن الطبيعة البشرية ذاتها كجزء من الطبيعة عموماً لا أكثر ولا أقل أفكاره وتحليلاته هي الإلية الضرورية لكل تنويعات هذا البناء الفلسفى، وإن كان للتحرير الممعطى لهذا التأكيد متنوعاً جداً أن تكون صورة الذات الحقوقية عن الفرد التجريد.

ثالثاً: مفهوم النزعة الفردية للقيم والمبادئ

#### • مفهوم اللذة والألم:

جاءت الأخلاق في هذا الإطار، فيرى هوبيز ضروري إقامتها على أساس غريزة حب البقاء، وهي في نظره غزيرة أساسية تتحكم في الوجود الإنساني كله، البقاء معناه حماية الوجود في شكل فردي وجماعي، وهي ما أشار إليها (فرويد) بحفظ الذات، والتي تجعل الإنسان قادرًا على بناء حياته وسلوكه، وإذا كانت تلك الغريزة واضحة في شيء فإنها أوضحت ما تكون في احتياجات الفرد وتفضيلاته وعنهفة وتسليطه، وبالتالي ليست اللذة مبدئياً إلا سلوكاً مدفوعاً رغبة بمعنى السعادة، الإشباع وتجنب الألم.

وبطبيعة الحال فإن الأخلاق تضبط السلوك في جانبه الحياني، ومن جهة أخرى تفرض إتاحة الفرصة لحرية الأفراد إزاء ممارسة حياتهم بما يوفر سعادة لهم، إذن الأخلاق لا تنتفصل عن جلب اللذة وبعد عن الألم ، وليس ذلك أمراً هيناً، فهو بالنسبة إلى (هوبيز) عودة إلى الطبيعة والتمسك بالحقائق الأولى في حياة البشر، فالإنسان مرتبط بغرائزه ومذاته أكثر مما هو مرتبط بالآخرين ولذلك تأخذ الأخلاق خارج تلك الدائرة، وتوضعه في دائرة تفريح الآخرين، وإعطائهم فرصة للحياة مثلاً أعطوه فرصة بالمقابل، والأخلاق تفترض فيما يراعيها الفرد بذات الدرجة التي يرعاها المجتمع.

ومن هنا فإن مفهوم اللذة والألم أمر مرتبط بطبيعة حياتنا، كل ما يُشبع الغريزة بسبب اللذة على حين أنها تولد لدينا، في بعض الأحيان نوعاً من الإحساس بالألم أيضاً، لأن اللذة بدورها ما تولد الرغبة ومنها يأتي الإشباع، في حين أن الألم يولد النفور الذي ينتاب الإنسان، إن نظرية هوبيز في السيكولوجيا الأخلاقية تقوم على أسلوب عمل الشهوات والرغبة لدى الأفراد، فنتيجة اللذة المرتبطة بالحفظ على حياته تتضمن أفعاله بالضرورة الهرب من الألم وما يسببه، ولهذا يتقلب الإنسان بين طلب اللذة الغزيرة باعتباره حالة سيكولوجية واقعية، وبين طلب اللذة لأنها تصدر عن حب الذات، هناك أمور أخرى متعلقة بهاتين القضيتين، فالشقة عند هوبيز يزيد سبيل المثال حزناً لمصاب الآخرين بقدر ما أن الإنسان ينطلق من ذاته، هناك أمور أخرى متعلقة بهاتين القضيتين، فالشقة عند هوبيز على سبيل المثال حزناً لمصاب الآخرين ما يعارض الآخرين ما أن الإنسان ينطلق من ذاته.<sup>(14)</sup>

إنهم يمثلان حالة الخلو من القواعد الأخلاقية التي غالباً ما يكون في غيابها الشقاء والتعاسة، ومن أجل هذا كان أولى بحب الذات القائم على العقل أن يكون الإنسان في حالة السلم الذي يتهيأ في ظل دولة منظمة<sup>(15)</sup>.

ويشير هوبيز هنا إلى أن القواعد الأخلاقية لا تتنفصل عن الواقع الطبيعي، بل يكاد يعبر عن كون القواعد الأخلاقية تطبيقاً للقواعد الطبيعية وامتداداً لها، وأن العقل ذو وظيفة ضابطة تضع حالة الطبيعية في حالة مدنية وممكنة التوافق معها بطريقه عامة، وهي حالة التي تتبع سلماً لكل أفراد المجتمع، إذن الأخلاق الفردية ستكون طبيعية من حيث إمكانية وجودها في حالة تنظيمية تعكسها.

ومن هنا يرى هوبيز أن اللذة الألم مرهونات بطبيعة حياتنا العضوية، لأن كل ما يُشبع فينا تلك الغريزة يسبب لنا ضرراً من اللذة وبعد عننا شعوراً بالألم، ومعنى هذا أنه حينما تكون الحركة ملائمة تحدث اللذة على حين تؤكّد لدينا، في الحالة المضادة نوعاً من الإحساس بالألم كما سبق وأشارنا، لأن اللذة بدورها تؤكّد الرغبة، والرغبة هي حركة انبساط في حين أن الألم يولد النفور، والنفور هو بمتاباه حركة اليمة.

ونشأ اللذة والألم من حركة الإشباع أو عدم الإشباع في الوقت الراهن، وعندما تظهر المشاعر المركبة بتجربة ما، فهذه المشاعر يمكن أن تنتهيّاً عائدين القهري إلى الشعور بالقوة أو الضعف، فلو شعرت باللذة من شيء ما فستشعر بقدوم الإحساس بالقوة، أما الألم فينشأ مسبباً نوعاً ما من الإحساس بالقص.<sup>(16)</sup>

في هذا المجال ترى الأبيقرورية أن اللذة الحسية هي اللذة الأساسية التي يطلبها الإنسان، لأن الإنسان كالحيوان من حيث كونه يطلب لذته مساقاً بالفطرة، وإن كان في الحقيقة يسخر عقله للعملية المؤدية إليها والأبيقرور يعتبر كل لذة خيراً مالما تقترب بألم فتصبح من أجل هذا شرًّا، بل إن الألم إذا نجمت عنه لذة وجب طلبها، فيتحول مذهب اللذة عنده إلى مذهب المفعة، ومن خلال هذا يتم هذا يتم توخي الحردر اللذة التي تدوم طوال الحياة السعيدة، ومن أجل هذا رأى أن يحرص الإنسان على رغبة شخصية تجاه اللذة فردية، ويسعى على شهواته ويتحكم في أهوانه، وأن يتخلّى عن اللذة من أدت إلى ألم ويتحمل الألم من أجل لذة يتوقعها، وبالتالي اللذة شيئاً نسبيان بحسب مفعة الأفراد ويحكمها الإحساس ودرجاته التي تقلب هذا الألم إلى لذة أو العكس، بهذا لا ترى الأبيقرورية أي أثر اللذات الروحية والعقلية على لذات الحس، لأن الجسم بحسب باللذة والألم ما بقي قادرًا على الإحساس، ولا يستطيع الإنسان أن يذكر أثراًهما بعد انتقامهما، لأن لذة الحس لذة

الجسم في حاضره، وأما توقع الم قبل التفرقة بين طبيعة اللذات وأنواعها عند أبيقرور<sup>(17)</sup>.

وفي مفهوم هوبيز فإن الغريزة هي البعد الأساسي الذي يتحكم في الوجود الإنساني كله، ومن هنا فقد ارتبط مفهوماً اللذة والألم بطبيعة حياتنا العضوية كما ذكر هوبيز هنا فقد ارتبط مفهوماً اللذة والألم بطبيعة حياتنا العضوية كما ذكر هوبيز مراراً، لأن كل ما يُشبع فينا تلك الغريزة بسبب لنا ضرراً من اللذة، وكل ما يعارض لدينا تلك الغريزة لابد من أن يؤكد لدينا تلك الغريزة لابد من أن يؤكد لدينا شعوراً بالألم.

ومعنى هذا أنه حينما تكون الحركة ملائمة في وظائفها الحيوية تحدث اللذة، على عين أنها قد تولد ألمًا، وبذلك تسبب نوعاً من الإحساس يقدان دورها كرغبة، والرغبة هي حركة انبساط في حين أن الألم يحدث النفور<sup>(18)</sup>.

بناء على ذلك فإن اللذة الأخلاقية هي كل شيء بمعنى أنها المقياس الذي يمكن أن تقادس به قيمة الفعل، وبتكرار هوبيز على اللذة الأخلاقية يؤكد أيضاً على أن السعادة هي محصلة السلوك الأخلاقي، والسعادة تكون في فعل الخيرات أمراً حقيقياً، لهذا يسبر فعل وسلوك الأفراد بما يُشبع لها لذة أو ألمًا.

هكذا نجد هوبيز متفقاً مع أبيقرور على مبدأ اللذة رغم أنها تختلف من شخص إلى آخر أو من فرد لآخر، لأنه قد يعتبر فعلاً ما على أنه يحقق اللذة، في حين يعتبره آخر غير ذلك، وعلى هذا فاللذة يمكن اعتبارها نسبية، لأن اللذة بحكم طبيعتها تعد فردية ومتغيرة من فرد لأخر، لذلك لا يمكن أن تتطابق اللذات والأحساس بين الأفراد، فكل فرد يرى لذته في شيء معين لا يراها فيه الآخر.

كما أن اللذة الفردية لا تخضع لقانون أو قاعدة تحكم سلوك وتصرفات الأفراد المؤدية لإشباع اللذة، بينما يكون العرف على غير ذلك، لأن العرف هو الذي يصنع القوانين والقواعد التي تحكم الأفراد اللذين يخضعون لها، إن مبدأ الأخلاق، المبدأ النفعي الذاتي لا ينسجم مع النظرة الأخلاقية العادلة، لأن تلك النظرة في الواقع لا تبني شيئاً مطلقاً على المنفعة الذاتية الطبيعية وإنما يكون أساسها التوازن والعدالة بين الأطراف في السلوك الواحد<sup>(19)</sup>

لعلنا نلاحظ النقلات التي أحدثها هوبيز في مفاهيم الطبيعة البشرية إلى أن تكون مفاهيم أخلاقية، فالمعروف إن الأخلاق لا تتم دون وجود الآخر، وبالتالي ما يمكن نيله من سعادة نتيجة لرغبات تقلب التوافق مع المجتمع، ولعلنا نلاحظ أيضاً آراء هوبيز كراءة تكوبينية، أي أنه حاول طرح كيف تبلور الأخلاقيات وجنودها وأنماطها، وماذا لو جاءت ضمن المجتمعات البشرية.

فالأساس الطبيعي ليس أساساً أولياً وينتهي أمره، إنما يحتمل أن يكتشف ما يتعارض معه، ويمكن من زاوية أخرى تأسيس موضوعات أخلاقية أخرى في كافة مناحي الحياة الإنسانية، والتأنيب بتلك الصورة محاولة لنقص التراكم الذي قد يلحق بسلوك الإنسان، فالمجتمع قد يحتوي الأفراد داخل نظام قهري غير أن المبادئ الطبيعية سرعان ما ترفض هذا التصنيف.

ومن هنا فإن ربط هوبيز بين الطبيعي والأخلاقي سيكون خطوة إلى الأمام حيث يتحقق الإنسان وجود الحر والقانع بالمعايير التي يعلم بها الناس من تلقاء أنفسهم ومع كونهم يغتنمون الفرصة للانقضاض على غيرهم، فمعرفة كل فرد بأن الآخر سينقض عليه جعله حريصاً ومتيناً فرصة، ف تكون النتيجة أن الكل يحذر الكل وينجذب الفرصة للإجهاز عليه، والنتيجة البعيدة هو العمل بما يخالف إهدار وجود الآخرين، تحسباً من أن يكون موضوعاً لهذا الإهانة.

### \*نسبة الخير والشر.

يربط توماس هوبز اللذة والألم بفكرة الروح، بينما الخير هو موضوع للرغبة، والأشياء المرغوب فيها تكون خيراً بقدر ما تكون مرغوبة، والأشياء التي تتفر منها هي مثل الرغبة، فهي حركة الموضوع التي ينتج عنها عمليات فسيولوجية داخل الجسم، والقيام بفعل معين على نحو عقلي لا يلزم عنه حرية الفعل على نحو مضاد لد الواقع فسيولوجية، لأن العقلانية عند هوبز هي عمليات وسيطة وليس الإرادة هي القوة التي تحكم الرغبات<sup>(20)</sup>. ومن هنا يقرن الخير اللذة بالألم، يقول هوبز أينما كان موضوع شهوة الإنسان أو رغبته، فإن هذا بعينه هو ما يطلق عليه المرأة من جانبه اسم الخير Good، وأينما كان موضوع كراهيته أو نفوره فإن هذا بعينه هو يطلق عليه اسم النشر EVIL وأينما كان موضوع احتقاره أو استخفافه فإن هذا بعينه هو يطلق عليه لفظ الخسيس Vile<sup>(21)</sup>.

والواقع أن كلمات الخير والشر المدنى والخسيس إنما تكتسب معانيها في السياق السابق، والأمر كما يقول هوبز أن الإنسان هو بطبيعته مجرد فرد أنسانى لا يتحرك الامن من أجل ذاته أو نحو ذاته، فليست الأنانية غرضاً من الحياة البشرية، بل هي جوهرة الوجود الإنساني من حيث هو وجود مادي نفعي يأخذ بالحسبى نحو البقاء والعمل على زيادة السيطرة، لأن القانون الطبيعي الأوحد الذي يحرك الآلات البشرية إنما هو قانون الأنانية أو المنفعة أو القوة<sup>(22)</sup>.

الأنانية في الأخلاق تجعل الفرد يتاثر بوجوده في الاتجاه الذي يرغبه، وعلى الرغم من أن الأنانية تقوده إلى الأفعال عامة إلا أنها لها أهمية الفعل في مواقف أو أخرى، نظراً إن تصرف الفرد لا يمكن تصنيفه هنا أو هناك إلا أنه نفسية تؤدي إلى الخير أو الشر بحسب رغبة الفرد، الرغبة تؤدي إلى إنجاز الأفعال ومن ثم يتفاعل مع غيره من البشر.

وقد ينظر إلى الأنانية على أنها عمل فردي سوى أنها لها أصداء خارج الإنسان، لأنها تعبّر عن جانب لا يراه غيره كما أنها تحقق مقوله الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وعليها تجعله حريراً تجاه التعبير عن وجوده، وعن سلوكه بقوة وتفانيه، في النظام الاجتماعي الذي يرى لحماية الفرد من الآخرين، لا يكفي وجود المعايير إنما يحتاج إلى سلاح الأنانية كي يخرج ذاته كاملة وقدرة على التفاعل؟

الأخلاق بتلك الصورة توظف إطار الفعل ورد الفعل، لأن الأنانية لن تقرز إلا الأنانية مقابلة، وبالتالي سيكون هناك احتياج إلى تسويف المجتمع ليحدث التوازن بين "الأنانيات" والمجتمع بتلك الحالة عبارة عن إدارة أخلاقية لمجموعة من أصحاب الرغبات الأنانية، التي تهدف إلى مأربها وكم كان هوبز واعياً إلى تلك الحقيقة حتى أنه ناقشها على نطاق واسع.

### رابعاً: نظرية العقد الاجتماعي

ليست فكرة "العقد" أو (الميثاق) أو (العهد) أو (الاتفاقية) في الحد أنها أو ما شابهها من المعاني التعاقدية فكرة الجديدة من اختراعات الأزمنة الحديثة في أما الغاية من العقد؟ إنها قوة الالتزام التي من دونها يصير الاتفاق متسبياً وهكذا، فإن ما يسوع العقد تسوييف عقلياً.

لأن كل تعاقد بين بشر به متساوية هو الالتزام والخبر بالحقوق المترعرع عليها منذ زمن طوويل<sup>(22)</sup>

فمنهم من يرى أن العقد يكون بين كل فرد وبين جميع الأفراد لآخرين فرداً فرداً لصالح قوة ثلاثة تكون قيصلاً بينهم ولا تكون طرفاً في العقد (هوبز) بينما يرى آخر أن العقد بين كل فرد فرداً

وبيّن الجماعة برمتها، أي بين كل جزء وهو الإدارة الخاصة وبين الكل وهو الإدارة الهامة<sup>(23)</sup>.

كما يقول هوبز" إن الالتزام بالاتفاق والتعاقد ولا يمكن التراجع عنه " وهنا لا يمكن لأحد بأنه يوافق على بنود العقد، ومن هنا فإن: "سلطة الحاكم تتطلب الطاعة المطلقة لكل أوامر، وللقوانين التي يخضعها، ماداً يعيش الإنسان في الجماعة لأبد من أقرت هذا العقد"<sup>(24)</sup>

يعتبر هوبز من هذا المنطلق أن كل ثورة أو انتفاضة ضد السلطة السياسية القائمة والحاكمة هي دوماً مهمة كانت العقل الذي استندت إليه وجب على كل فرد من أفراد الدولة أن ينشئ في ذاته شعوراً بالدولة لقائمة هي قوة لا تغلب ولا تقهـر<sup>(25)</sup>.

وكان يرى هوبز أن ما وصلت إليها إنكلترا في عهده من فوضى وغليان يعود إلى: (التيسيير الإيديولوجي والسياسي الذي قام به وإعطاء متحمسون زعموا أنهم يعرفون الديانة المسيحية، وما يجب أن يكون عليه الدولة المسيحية تتحمـل معرفة السلطات القائمة) ومن هنا يرى الإبد الدولة على الكنيسة لأنها لا نملـك<sup>(26)</sup>. وبيـكـد هوبـز على تصرف ارادـي ولم يجرـع عليه الافـراد من جانب أي شخص ولكن يحكم الطبيـعة وبـحـمـعـ العـقـلـ.

لأنـ الحـاـكـمـ أوـ صـاحـبـ السـيـادـةـ ليسـ طـرـفـاـ فيـ التـعـاـقـدـ فهوـ لاـ يـقـيـدـ بالـعـقـدـ،ـ بـمـعـنـيـ أـنـ غـيرـ مـعـبـدـ إـلـاـ بـأـهـادـفـ الـعـقـدـ،ـ وـهـيـ تـحـقـيقـ مـجـتمـعـ يـسـطـعـ الـفـرـدـ يـأـمـنـ فـيـ حـيـاتـهـ وـمـتـكـاتـهـ وـنـتـاجـ لـلـتـعـاـقـدـ وـلـيـسـ طـرـفـاـ فـيـهـ<sup>(27)</sup>.

وهـاـ يـرـىـ رـأـيـ هـوـبـزـ لـاـ يـخـتـلـفـ عـنـ مـكـيـافـيلـيـ وـإـنـ هـوـبـزـ أـسـاسـ إـنـشـاءـ الدـوـلـةـ عـنـدـ نـفـيـاـ لـلـحـكـمـ الـمـطـلـقـ وـبـيـنـماـ مـكـيـافـيلـيـ يـقـولـ بـحـكـمـ الـمـطـلـقـ<sup>(28)</sup>.

وـمـنـ التـعـاـقـدـ يـلـزـمـ وـجـوـبـ الصـدـقـ وـالـأـمـانـةـ وـعـرـفـانـ الجـمـيلـ وـالـتـسـامـحـ وـيـجـبـ إـلـزـامـ بـالـقـوـاعـدـ ظـاهـراـ كـمـ يـلـزـمـ الـفـرـدـ بـاحـتـرـامـ حقوقـ التـخـزـينـ إـنـ اـحـتـرـامـ حـقـوقـ الـخـاصـةـ،ـ وـفـيـ اـحـتـرـامـ الـحـقـوقـ الـمـتـبـادـلـ بـتـأـكـدـ الـأـمـنـ بـشـكـلـ أـسـاسـيـ،ـ وـيـصـلـ الـبـشـرـ لـاـحـتـرـامـ الـوـاحـدـ فـهـذـهـ الشـرـوـطـ الـمـخـلـقـةـ تـسـاعـدـ الـبـشـرـ عـلـىـ أـنـهـ يـفـلـعـونـ هـذـاـ لـاـ يـكـونـ لـاـ مـكـانـ لـلـخـطـرـ،ـ وـعـنـدـماـ يـجـمـعـ هـذـاـ شـرـوـطـ يـحـرـمـ كـلـ فـرـدـ حـقـوقـ الـأـخـرـيـنـ<sup>(29)</sup>.

فـالـدـوـلـةـ عـنـدـ تـحـرـصـ عـلـىـ أـنـ نـصـعـ أـسـسـ لـنـظـامـ أـخـلـاقـيـ يـحـقـقـ الـمـوـاطـنـينـ يـكـفـلـ لـلـمـجـتمـعـ السـلـامـ الـإـفـرـادـ بـأـهـادـفـ النـظـامـ تـتـصـلـ شـخـصـيـاتـهـمـ وـيـسـاـمـهـونـ فـعـالـهـ إـدـارـةـ لـوـلـةـ لـهـ بـمـعـنـيـ أـنـ وـجـودـ نـظـامـ أـخـلـاقـيـ فـيـ مـتـقـقـ عـلـىـ طـرـيـقـ لـنـطـوـيـرـ هـذـاـ نـظـامـ،ـ فـيـ ظـلـ مـجـتمـعـ مـتـمـاسـكـ قـوـيـ،ـ لـأـنـ الـمـجـتمـعـ الـقـويـ هوـ الـذـيـ تـحـكـمـ سـلـطـةـ الـقـوـيـ لأنـ وـحـدـهـ تـكـلـفـ الـأـنـسـانـ حـرـيـةـ وـكـرـامـةـ<sup>(30)</sup>.

وـعـنـدـمـاـ يـتـمـ التـعـاـقـدـ نـجـدـ السـلـطـةـ نـقـومـ بـوـاجـبـ تـحـقـيقـ حـقـوقـ الـأـفـرـادـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ مـنـ أـجـلـ استـغـلـالـ كـلـ الـحـقـوقـ لـهـ لـهـذـاـ السـلـطـةـ الـحـقـ المـطـلـقـ،ـ وـمـنـ الـحـقـوقـ الـطـبـيـعـيـةـ مـاـلـاـ يـخـصـعـ لـلـتـنـازـلـ مـطـلـقاـ،ـ فـالـحـقـ الـطـبـيـعـيـ هوـ لـحـفـظـ عـلـىـ الـحـيـاةـ وـالـعـيـشـ فـيـ السـلـامـ وـمـنـ الـحـقـوقـ هـوـ يـنـبـغـيـ الـفـرـدـ مـنـ أـجـلـ توـفـرـ لـسـلـطـةـ فـيـ الـمـدـيـنـةـ مـنـ أـجـلـ الـقـيـامـ بـالـمـهـامـ السـلـطـةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ<sup>(31)</sup>.

وـمـنـ هـنـاـ فـيـاـنـ هـوـبـزـ سـيـادـةـ الـحـاـكـمـ مـطـلـقاـ لـأـنـ الـفـرـدـ تـنـازـلـ بـمـقـتضـيـ العـقـدـ الـاجـتمـاعـيـ عـمـاـ كـانـ لـدـيـهـ مـنـ الـحـرـبـ وـحـقـوقـ فـيـ الـحـالـةـ الـطـبـيـعـيـةـ وـهـوـ تـنـاـولـ كـامـلـ وـغـيرـهـ مـشـروـطـ،ـ وـلـاـ اـتـيـحـ لـلـفـوـضـيـ الـقـطـرـيـةـ أـنـ تـقـودـ مـنـ جـدـ وـبـمـعـنـيـ هـذـاـ أـنـ الـإـنـسـانـ لـاـ يـسـطـعـ أـنـ يـسـتـرـدـ مـاـ أـعـطـاهـ لـلـحـاـكـمـ كـمـ أـنـ الـحـاـكـمـ غـيرـ مـلـزـمـ مـنـ قـبـلـ النـاسـ بشـيـءـ<sup>(32)</sup>.

فـإـنـهـ لـيـسـ لـلـإـنـسـانـ إـلـاـ أـنـ يـخـتـارـ بـيـنـ السـلـطـةـ وـالـمـطـلـقـ وـبـيـنـ الـفـوـضـيـ الـكـامـلـةـ ذـلـكـ أـنـ الـحـاـكـمـ أـنـ يـكـونـ سـلـطـاتـهـ كـامـلـاـ مـعـتـرـفـ بـهـ وـمـنـ ثـمـ تـوـجـدـ الـدـوـلـةـ أـلـاـ يـعـتـرـفـ بـهـ تـوـجـدـ الـفـوـضـيـ<sup>(33)</sup>.

- ❖ أهم الملامح الأساسية للعقد الاجتماعي عند هوبرز.
- 1. إن المشتركين في العقد هم الأفراد وليس الجماعات، حيث إن الأفراد متساولون في الحقوق الطبيعية، ويتعاقدون على التنازل عن هذه الحقوق لشخص أو هيئة حاكمة لا تكون مشتركة في المقد.
- 2. الخضوع لسلطة تكون رأسية في العقد وليس هناك أدنى أهمية المعارضه الأقلية بل للحاكم كامل السلطة للقضاء هو أدنى مسحة لشرعى.
- إن غاية المتعاقدين هو تحقيق الأمن الداخلي ومقاومة الخطر الخارجي وهذه الغاية هي الشرط الأساسي في الوجود الدائم مجموعة الحقوق والقوانين الطبيعية

### • الحقوق الطبيعية

يصف توماس هوبرز الحقوق الطبيعية هي حقوق الإنسان على أساس (أخلاقي) طبيعي، أو ديني أو حتى بيولوجي مستقل عن أي قوانين أو تقاليد إنسانية مؤقتة، يفترض كل من سقراط، أفلاطون، وأرسطو، وجود العدالة الطبيعية أو الحقوقية الطبيعية، غالباً ما يقال إن أرسطو هو ولد القانون الطبيعي<sup>(34)</sup>.

كما أن الكنيسة الأولى إلى دمج مفهوم القانون الوثني ضمن المسيحية، ظهرت نظريات القانون الطبيعي بشكل فلسفات توماس الأكون. وجول لوك وتوماس هوبرز وغيرهم<sup>(35)</sup>.

وفي القرن السادس عشر، تم استخدام هذه القوانين بواسطة الملوك الإسبان للتحقيق شرعية لمزاعمه لملكية، وفي القرن السابع عشر أسس توماس هوبرز، النظرية لتعاقدية بـاستخدام مبادئ الوضعية القانونية منذ بداية الإنسان هو الضمن حدود الطبيعية حتى لا يوجد خوف على حياة من جمعة آخر<sup>(36)</sup>.

يعتبر هوبرز عن حالة الإنسان الطبيعية ويقول عنه " الإنسان ذئب للإنسان " بمعنى أن حالة الطبيعية التي كان الإنسان يعيش فيه حرية مطلقة هي حالة حرب دائمة بين الإنسان وأخيه الإنسان، والحق الطبيعي هو الحق في تلبية الرغبات وإشباعها حاجة وفودها اليوم، والحق الطبيعي هو معناه العدل وحرية كل وحدة في العمل بكل قوته وكل ما يحلو له.

### و هنا توجد مجموعة كم من الحقوق الطبيعية.

1. الحق الأول: هو حق البقاء في العيش والمحافظة على الذات وهو الأساس الذي ينبع من الذات، لأنفه. أو يرفض الواقع في تناقض "فليس ثمة قانون أو فكرة معقولة تجبر الإنسان على التخلص عن المحافظة على حياته بل إن الإنسان إذا ما حرم من أي مادة ضرورية لحياته وإن يحافظ على بقائه إلا إذا أقدم على شيء يخالف القانون فإنه يدافع لحسابه.
2. الحق الثاني: بناء لحق الأول الذي يعبر عن المحافظة على الذات يكتب الذي حقاً ضرورياً وهو استخدام الوسيلة التي تتکفل بتحقيق هذه الغاية شرطية أ، يكون الوسيلة ضرورية.
3. الحق الثالث: هو حق الإنسان في تقرير أنواع الحياة تقرير الوسائل الضرورية التي يراها كفيلة بتحقيق الحفاظ على حياة من أي خطو الذي يمكنه، يتعرض له وهو أمر ممكناً وهو يقول هوبرز " الكل انسان الحق بالطبيعة في أن يحكم بنفسه أي أنواع الوسائل تكون ضرورية، وأن يحث عليه.
4. الحق الرابع: هو حق تملك على أي شيء يجده الفرد أمامه وليس من أي حق فرد أن يقول هنا ملكي أ، هذا ملك فاء لكن هنا يملك كل شيء ولا أحذية لك أي شيء على الأطلاق، لهذا فالحق أربعة. من العقل الطبيعي الذي يفترض وجودها عند كل الناس، ومن ثم فهي حقوق تحظى به غير مكتسبة، وتدفع

الناس إلى حالة الفوضى الطبيعية وهي حالة بالغة الخطورة<sup>(37)</sup>.

ومن يوضع هوبرز ينبغي في ذلك التمييز بين الحق والقانون، بذلك أن الحق يعتمد على الحرية: حرية المرء في أن يفعل أو أن يمتنع عن فعل ما، بينما القانون يرتبط بواحد منها دون الآخر، أي أولاً الامتناع عنه.

كما يرى هوبرز مجموعة من القوانين الطبيعية المعنية بتنفيذ تلك الحقوق الطبيعية السابق ذكرها، ولكن قبل ذلك يتساءل هل يمكن للمرء، أن يتنازل عن هذا الحق الطبيعية بنعم لأنها جائز في بعض الحقوق وغير جائز في بعضها الآخر.

وهنا يأتي دور قوانين الطبيعية، وهي التي تتمثل أساسها في القواعد العامة التي يكتشفها العقل البشري والتي تمنع أي تصرف ضد المحافظة على النفس، من حيث ترشد الأفراد إلى ضرورة الخروج من حالة طبيعية هذه، أي ضرورة السعي السلام واتباعه يوجد اتفاق بينهم لاتخاذ سلطة عليا وتحت من انفعالهم السائد في حالة الطبيعية.

" يعرف هوبرز " (القانون الطبيعي Laws of Nature) بأنه مبدأ، أو قاعدة عامة، تكشف من قبل العقل، يمنع الإنسان بموجتها من فعل ما يكون مدمرأ لحياته، أو تنازع وسائل المحافظة عليها، وإهمال ما يعتقد أنه يمكن بواسطته المحافظة عليها على أفضل نحو "<sup>(38)</sup>.

وباعتبار أن الأخلاق الحقيقة هي التي تقوم على قوانين الطبيعية والتي هي أزلية ثابته لا تتغير، من ثم فهي أخلاق عقلية إن هوبرز يعرض في كتاب التنين-اتنا عشرة قانوناً طبيعياً لخلص هذه القوانين فيما يلي:

1. **القانون الأول:** هو أن يسعى الفرد إلى السلام وأن يعمل على اتباعه حيث أن العقل يوحى للأفراد بأنهم يجب أن يتخلصوا من حالة الطبيعية الحالة حرب حتى يحافظوا على أرواحهم<sup>(39)</sup>.

2. **القانون الثاني:** أن يلزم الإنسان بالتخلي التي يمكن أن تعرف السلام " بالتنازل عنها نهائياً أو تعلمها إلى الآخرين<sup>(40)</sup>.

3. **القانون الثالث:** ينبع أن يلزم الناس بتنفيذ ما يبررمه من مواليد وعهود حتى تتحقق النقاوة والعدالة في المجتمع إذا أن الالتزام بالتعهدات إذا ما كان التزاماً باطناً فقط ليس كفياً لتحقيق العدالة لأنه يحتاج إلى قوة سياسية لتدعمه، ووضح هوبرز أن يكون التعهد باحترام تنفيذها ما أتفق عليه احتراماً متبدلاً بين الطرفين وإن يكون علنياً، وهو أساس فكري العدل والظلم عنده، فالظلم لا يعني شيئاً سوى عدم تنفيذ التعهدات التي قطعها المرء على نفسه، والعدل هو الوفاء بها<sup>(41)</sup>.

4. **القانون الرابع:** يعتبر الاتفاق العام في مقام الطبيعي لتعاقد، لأنه ليست الفكرة في التعاقد بل في الإدراك نفسها التي تعبّر عن دفع الناس للمساعدة المتبادلة بين الأطراف التي تقر السلام بينهما مثلاً بعد حالة حرب عنيفة إن القانون الطبيعي الأول ينادي بالسلام<sup>(42)</sup>.

5. **القانون الخامس:** هو من قوانين الطبيعية هو الكياسة بمعنى آخر يبدل كل إنسان أقصى ما يسعه حتى يكون مقبولاً من قبل الآخرين، حتى يفهم ذلك أن تذكر في أن هناك تنوعاً في طبيعة كفاعة الناس للعيش في المجتمع وهو ينبع عن تنوع عواطفهم، وبالتالي فهو يقوم بما ينافق قانون الطبيعة الأساسي الذي يأمر بالبحث عن السلام.

6. **القانون السادس:** أنه بعد إعطاء الضمانات للمستقبل، ينبغي أن يغفو عن الاعتداءات الماضية للذين يرغبون بذلك وهم نادمون فالغفو ليس إلا منح السلام، وهو مع أنه إذا ثم للذين يستمرون في عادتهم لا يكون سلاحاً بل خوفاً، إلا أنه إذا لم يتم للذين يعطون ضمانات للمستقبل<sup>(43)</sup>.

7. **القانون السابع:** أن لا يتطلعوا عند الانتقام إلى فداحة الشر الذي وقع في الماضي، بل إلى عظمة الخير الذي. سيل في المستقبل، وبمقتضى هذا القانون يحظر على البشر إنزال العقوبة بغيرهم القانون ليس الانتاج للقانون السابق.

8. **القانون الثامن:** يحظر على كل إنسان "أن يظهر بغضاً أو احتقار لإنسان آخر سواء بالفعل، أو الكلام، أو التلميح أو الإيماء، لأن سائر بعض والاحتقار هذه يمكن أن يؤدي إلى الانتقام.

9. **القانون التاسع:** أن كل إنسان عرف المساواة من الطبيعة بأمرنا بالعفو والتسامح بين الناس.

10. **القانون العاشر:** هو يوجب على كل إنسان "إن بطلب عند الدخول ظروف السلام، فكما أنه من الضروري لسائر أفراد البشر يسعون من أجل، أن يتنازلوا عن بعض الحقوق الطبيعية، أي يتخلوا عن حريةهم في فعل كل ما يريدون كذلك من أجل ضمان حياته والمحافظة عليه.

11. **القانون الحادي عشر:** إذا ما كان إليه أن يكون قاضياً أو محكماً بين شخص وآخر أن يعامله إما على قدم المساواة لأنه لو لم يفعل ذلك سوف لن يكون لدى بشر سبيل آخر لجسم خلافاتهم. ومنازل عاتهم "سوى الحرب، عليه فإن من يبدي أثناء قيامه بمهمة التحكيم بين طرفين تحيزاً نحو أحدي الطرفين دون الآخر، ويلزم هنا القانون.<sup>(44)</sup>

12. **القانون الثاني عشر:** يؤكد أن الأشياء لا يمكن تقسيمها، لابد من التمتع بها أو الاستفادة منها بصورة مشتركة إذا كان ذلك ممكناً، وإذا كان مقدار شيء يسمح بذلك دون تغير وإلا فيجب أن يوزع بصورة تتناسب مع عدد الذين لهم الحق في التمتع بذلك الشيء أو الاستفادة منه.

13. **القانون الثالث عشر:** يقضي بأن الحق الكلي في الشيء أو "في حالة جعل الاستفادة من الشيء بالتعاقب"، الملكية الأولى له، ينبغي أن تقرر عن طريق القرعة لأن التوزيع المتساوي هو يقتضي به القانون الطبيعي ولا يمكن تحور وسائل أخرى المتساوي.

14. **القانون الرابع عشر:** يختص بكيفية تحديد ملكية الأشياء التي لا يمكن التمتع بها أو الاستفادة منها بصورة مشتركة وعن طريق القرعة تكون على نوعين فهي إما نسج كمية أو الطبقة (أي الحق الذي يتمتع به الابن البكر في وراث كل ثروة ولده)

15. **القانون الخامس عشر:** أن سائر الأفراد الدين يقومون بالتوسط من أجل إساعة السلام لابد أن يباح لهم المرور بأمان بين الأطراف المتنازعة، لأن القانون الطبيعي الذي يأمر. البشر. وحرب السعي من أجل السلام كفالة، وإن الوسيلة التي تؤدي في التوسيط هي تأمين السلام لمرور والانتقال بين الأطراف المتنازعة.

16. **القانون السادس عشر:** يوجب على أولئك الذين يكونون على خلاف أن يحيلوا حقوقهم إلى حكم شخص محكم.

17. **القانون السابع عشر:** على أفراد البشر أن يكونوا أياً منهم حكماً أو قاضياً لنفسه إذ لما كان يفترض في كل إنسان انه يحرص عند قيامه باي عمل، على مراعاة مصلحته ومنفعة الخاصة، فإنه ما من إنسان يمكن أن يعتبر حكماً أو قاضياً ملائماً للبث في دعوى هو طرفاً فيها<sup>(45)</sup>.

18. **القانون الثامن عشر:** لا ينبغي قبول أي إنسان حكم أو قاض أي إنسان فيها منفعة أو شرماً، أو لذة أعظم مما ينال من جزء غلبة أحد الطرفين لأنه النزاع خلافاً لقانون الطبيعة. أن هذه القوانين التي يعتبرها هوبيز تابته تمثل برأيه الفلسفة الأخلاقية الوحيدة والخفة لأن للفلسفة الأخلاقية إنما هي تقوم في معرفة الخير والشر وهذه القوانين ترشد البشر إلى سبيل الخير الأساسي في حياتهم التخلص عن أنانيتهم وحبهم لأنفسهم وسعيهم من أجل ضمان حياتهم أن القوانين الطبيعية تمثل برأي هوبيز الوسائل الوحيدة التي يمكن للبشر عن طريقها ضمان أنفسهم وتحقيق رغباتهم دون يهدهم أي خطر يصيبهم أي شر أو أذى. لقد وضع هوبيز عدة حقوق مميزات طبيعية بصاحب السادة ولا يمكن أخذها منه باعتبارها تنتهي بمجرد اختبار الحاكم طريق العقد الاجتماعي.

- حقوق مميزات الحاكم عند هوبيز: -
- 1. أن الحاكم هو مستقر السيادة وصاحبها: وحقيقة مصدرها الأفراد ولكن السلطة حقوق الحاكم أنه لا يمكن أن يفقد سيادته.
- 2. لا يجوز أن يدان الحاكم من جانب المحكومين بعدم العدالة: - القائم بأي عمل أو تصرف يضرهم لأنه بموجب التعاقد يعتبر كل فرد منهم هو نفسه مسؤولاً عن تصرف يقوم به العالم.
- 3. عندما تختر الأغلبية الحاكم الصاحب السيادة فإن الأقلية ملزمة: - لأنها إذا رفضته فإنها تعيد المجتمع بأكمله إلى حالة الحرب.
- 4. لا يجوز محاسبة الحاكم أو إدانته على خرق التعاقد: لأنه ليس طرفاً فيه.
- 5. على الحاكم أن يقوم بسن القانون المدني: كما أنه ينظم الملكية وما يتعلق بضمان معيشة الأفراد.
- 6. يتولى الحاكم تعيين الموظفين القضائيين: اللازمين للمحافظة على السلم العام.
- 7. للحاكم سلطة توقيف العقوبة: في حالة مخالفة القانون. أو حالة أي حالة أي تصرف مخالف للصالح القومي.
- 8. للحاكم الحق في تقديم المكافأة: عن طريق منح الأعضاء والثروة أو الألقاب والمركز المتميز في المجتمع لمن يسهمون في تحقيق الصلح القومي.
- 9. على الحاكم أن يراقب ويمنح أي تقدير يعبر عنها في الدولة وتعتبر مخالفة لأراء
- 10. يتولى الحاكم سلطة إعلان مباشرة إعلان الحرب والسلام: مع الدول الأخرى وهو وبالتالي يسيطر على كافة الوسائل الالزمة الهدف الضرائب ولعيش<sup>(46)</sup>.
- 11. يتولى الحاكم بطريق مباشرة أو غير مباشرة تعيين كافة موظفي الدولة أن له الحق في إقالتهم إذا تطلب الأمر<sup>(2)</sup>. وفي هذه الحقوق لسيادة وهي لا يمكن تخلي عنها أفضل بينهما. لأن القانون الطبيعي هذه السلطة المطلقة هي في صالح المحكومين وإن كان البعض منهم يعتبرها مصدر للقلق أنها المصدر الوحيد لتحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد، فالحاكم هو حكم النهائي فيما هو ضروري السلام رعاية والدفاع عنهم.

**النتائج:**

1. أنه يعتبر علم من أعلام الفكر العربي في دراسة الفلسفة وبالاخص في مجال علاقات الأخلاق بالسياسة.

2. إن هوبيز كان فلسفياً مادياً يسعى إلى تفسير الوجود وفق رؤية أخلاقية.
3. نطاقاً نظرية الأخلاقية من شعور الإنسان بالرغبة في قيم أخلاقية.
4. بناء السياسي على الأخلاق من كونه امتداد له.
5. رأى هوبيز أن الدولة كانت مصطفاً لخلق الأفراد لأن الطبيعي لهوبيز لوضع الشروط الأساسية لاستقرار المجتمعات.

❖ قائمة المراجع

1. أبوبيكر ابراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي منشورات قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1995.
2. أحمد محمد مكوية، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراف، القاهرة، 1986 ص 195.
3. أحسانا العقلة، تعريف السياسية، ديسمبر، لسنة 2015 ص 7.
4. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2006. ص 30.
5. إسماعيل زروقي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، سنة 2001م. ص 115.
6. إمام عبد الفتاح إمام، فيلسوف العقلانية توماس هوبيز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985. ص 12.
7. إميل برهيبة، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار الطبيعة، بيروت، الطبعة الأولى. ص 334. ص 294.
8. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار لسان العرب بيروت، لبنان، 1988. ص 45.
9. حيدر احمد المهدى. القيم الخلقة، بين اليوناني والفكر السلام. لدعوه الإسلامية النشر الطبعة الأولى سنة 2009 .
10. هنا عبود، الفكر السياسي في اليوناني القديمة، الطبعة الأولى، ب. ت. دمشق. ص 160.
11. جاسم زكريا، مدخل إلى علم السياسي، دار النضال للتوزيع، الطبعة الثانية. 1984. ص 16.
12. حيدر حاج إسماعيل، أسس الفكر السياسي الحديث عصر النهضة، توزيع مركز دراسات الوحدة النبوية تانية ص 332.
13. حيدر حاج إسماعيل، تاريخ الفكر العربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل، سنة 2012.
14. بيير فرانسز أمو زري، هوبيز الفلسفة، العلم، دين لترجمة، أسامي الحاج المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1993. ص 12.
15. حورية توفيق والفكر السياسي من الأفلاطون إلى محمد عبد جامعة القاهرة الطبعة السابعة سنة 201 ص 416.
16. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العلم بيروت، 1883. ص 18.
17. توفيق الطويل، لفلسفة الخلقة، نشأتها وتطورها، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 1976. ص 23.
18. حسن حنفي، ترجمة (وتقديم وتعليق) نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط (أو غسطس) مكتبة مصرية، الطبعة الثانية، 1978. ص 18.
19. جورج زيناتي، رحلات داخل الفلسفة الغربية، بيروت لبنان الطبعة الأولى، 1993. ص 11.
20. جميل صليبا، المعجم الفلسفى، القاهرة الطبعة الثانية، 1979. ص 22.
21. ذكرياء إبراهيم، اللوفياثان (اللتين) توماس هوبيز، مجلة تراث الإنسانية دار النهضة المصرية، القاهرة، 1978.
22. ستيفن م. ديلوم التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة فريال حسن خليفه، مكتبة مديولى، القاهرة، 2008. ص 11.
23. عادل الغول، بحث أخلاقي، دار علاء للنشر، والتوزيع، دمشق سنة 1988. ص 10.
24. عبد المنعم الحنفي، المعجم الفلسفى، دار زيدون للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الأولى، سنة 1992. ص 11.
25. عبد الوهاب الكيلاني، لموسوعة السياسية، منشورات مؤسسة العربية بيروت، موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، المجلد الأول. ص 22.
26. عبده فرج، معلم الفكر الفلسفى في العصر الوسطى، القاهرة لفلسفة الأخلاقية في الفكر المغاربى، دار لشري بيروت الطبعة الأولى. سنة 1005. ص 11.
27. مرحبا محمد عبد الرحمن، لفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، جامعة الجزائر، سنة 1988. ص 55.
28. أبوبيكر التلوع الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي منشورات جامعة قاريونس بنغازي سنة 1995 ص 72.
29. لفلسفة الأخلاقية في الفكر المغاربى الإسلامي صبحى احمد محمود النشر بيروت الطبعة الأولى ص 201.
30. اللفافان الأصول الطبية وسياسية الدولة توماس هوبيز رجمة دانا حب الطبعة الأولى ص 154.
31. توماس هوبيز مذهب في الأخلاق ق والسياسة، نبيل عبد الحميد عبد لجبار، دار دجلة، سنة 2007 ص 17.
32. حسين عبد الحميد، دارسة في علم الاجتماع والأخلاق ، دار العرفة، الجامعة الإسكندرية، سنة 2008 ص 4.
33. امام عبد الفتاح امام. فلسفة الأخلاق. دار النافعه والنشر والتوزيع، 2004. ص 20.
34. عبدالممن الحنفي، المعجم الفلسفى، دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبيعة، الأولى سنة 1992.
35. دائلة عساف، مفهوم الاق في الفلسفة ، سنة 2016، 15، أكتوبر . ص 11.
36. القرآن الكريم سورة (القلم)
37. حوريه توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبد الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الثالثة 1999
38. ابوبكر التلوع، الأسس النظرية الأخلاقية النظرية الأخلاقية، بنغاري سنة 1995 . ص 55.
39. جميل صليبا، المعجم الفلسفى، القاهرة، الطبعة ، الثالثة 1979 ص 15.
40. إسماعيل زروقي في، دراسات في ليفة السياسية، دار الفجر للنشر، طرابلس ليبيا 2001 ص 33.
41. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العل للملابين، بيروت سنة 1983 ص 1.
42. هنية القماطي، الأخلاق فالعرف، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة التاسعة، سنة 1979 ص 21.
43. نبيل عبد الحميد عبد الجبار الأخلاق والسياسة توماس هوبيز، دار لجال، النشر سنة 2007 ص 40.
44. محمد فتح الله أحمد ، دمشق ، الطبيعة الأولى سنة 1987 ص 39.

45. محمد مهران, تطور الفكر الأخلاقي في لفسيفة الغربية  
الطبعة الأولى, سنة 1998 ص 33

46. السيد محمد بدوي, الألخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع  
دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, سنة 2006